حول تقييم المقدرة المحلية في صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية:
بعض النتائج الأولية

علي عبد القادر علي
مصطفى حسين بابكر

حول تقييم المقدرة المحلية في صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية: بعض النتائج الأولية

علي عبد القادر علي* و مصطفى بابكر**

ملخص

تقدم الورقة إستعراضاً مكثفاً لدور "المذاخر الفكرية" في صياغة وتنفيذ السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج مرجعي لمثل هذه المؤسسات. وتقوم الورقة بعد ذلك بتقييم عينة من المذاخر الفكرية في الدول العربية من منظور النموذج المرجعي وكذلك منظور دورها في صياغة سياسات وبرامج تنموية تتسق مع الأهداف الدولية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك تقوم الورقة بتقدير دالة لإنتاج "المذاخر الفكرية" العربية في محاولة لإستكشاف أهم محددات هذا الإنتاج حيث تم تعريف الإنتاج بعدد الإستدلالات الواردة في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) للباحث في كل مؤسسة. وبوجه عام، فقد توصلت الورقة إلى أن "المذاخر الفكرية العربية" لا تزال في مراحل أولية من التطور وأن هنالك العديد من القنوات التي يمكن من خلالها الإرتقاء بكفاءتها الإنتاجية.

On the Evaluation of Domestic Capacity for the Design of Development Strategies and Programs: Some Preliminary Results

Ali Abdel Gadir Ali
&
Mutafa H. Babiker

Abstract

The paper provides a brief review of the role of think tanks in public policy formulation and implementation in the United States as a reference model. Following this, the paper evaluates the state of a sample of think tanks in the Arab countries, based on a recent compilation, from the perspective of the reference model and from that of their role in designing development policies and programs consistent with the international development goals. Further, the paper estimates a production function for the output of these Arab think tanks in an attempt to explore the most important determinants of their output. Research output is defined as per researcher citation of the think tank on the internet. Overall, it is concluded that think tanks in the Arab countries are in an early stage of development and that there are a number of channels through which production efficiency can be improved.

* مستشار في الهيئة العلمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
** خبير في الهيئة العلمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مقدمة

تهتم هذه الورقة بتقييم أولي لمقدرة الدول العربية في مجال صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية، وذلك في ضوء الأهداف الدولية للتنمية التي تمت صياغتها عام 1996 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 في إطار "إعلان الألفية بشأن التنمية"[1].

وكما هو معروف، فإن الأهداف الدولية للتنمية تتضمن سبع غايات رئيسية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية. وإضافة لهذه الغايات فإن "الأهداف الإنمائية للألفية " تتضمن غاية ثامنة تُعنى بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تبين الأدبيات أن الحافز لصياغة هذه الأهداف قد ارتكز على إحساس عدد من الدول المانحة للعون بأن الموارد المالية والفنية التي تدفقت منذ الستينات على شكل مساعدات خارجية لم تترجم إلى نتائج محسوسة في مجال التنمية في عدد كبير من الدول النامية، خصوصاً في ما يتعلق بمجال الإقلال من الفقر. وقد أدى هذا الإحساس في أوساط مجموعة الدول المانحة للعون إلى السعي نحو جعل نظام المعونات الخارجية أكثر كفاءة، وذلك من خلال تحديد عدد من المؤشرات الكمية التي تُمكن من الحكم على نجاح تدفقات المساعدات الخارجية بواسطة النتائج المتحققة على أرض الواقع. وعلى هذا الأساس فقد تم الاتفاق على عدد من المؤشرات الكمية لكل غاية من غايات التنمية، وتم تحديد مستويات كمية لكل منها ليتم تحقيقها بحلول عام 2015.

وبالنظر إلى أهداف التنمية الدولية، ودون الدخول في تفاصيل، يتضح أنه قد تمت صياغتها على أساس مفهوم واسع للتنمية يتشكل محوره حول عملية الإقلال من الفقر بما في ذلك جوانب التعليم والصحة، كاستطاعات إنسانية [2]. ويلاحظ في هذا الصدد أن محورية الإقلال من الفقر في عملية التنمية والتي أعيد الاهتمام بها منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين قد وجدت طريقها إلى مؤسسات التمويل الدولية، خصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكما هو معروف، فقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مهيمناً في

---

[1] أنظر على سبيل المثال، الأمم المتحدة (2002).

[2] لمفهوم واسع للتنمية على أنها توسيع خيارات البشر، أو الحريات الحقيقية المتاحة للبشر، أنظر سن (1999).

صياغة السياسات الاقتصادية، وفي التأثير على صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية في العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية.

وقد ترتب على تبني كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمفهوم الواسع للتنمية إتفاق على أن يتم توفير مساعداتهما على أساس "وثائق إستراتيجية الإقلال من الفقر" عوضاً عن "خطابات النوايا" التي كانت ترتكز على التوازنات المالية والتمويلية والنقدية على المستوى التجميعي وللمدى الزمني القصير. ويتطلب هذا التوجه الجديد في عمل مؤسسات التمويل الدولية قيام الأقطار بصياغة وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر في إطار زمني طويل المدى، مثلها في ذلك مثل الأهداف الدولية للتنمية، حيث يتوقع أن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكل كاف، وفي إطار مترابط ومتكامل، وتضم البرامج ذات الأولويات المناهضة للفقر والإصلاحات النظامية والهيكلية والسياسات الاقتصادية الكلية [3]. وعلى مستوى التفاصيل يتطلب هذا التوجه الجديد ضمن ما يتطلب ما يلي:

- أن يتم إعداد وثيقة إستراتيجية الإقلال من الفقر، بحيث تعكس فهماً عميقاً لطبيعة وأسباب الفقر وللصلات بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة.
- أن تكون هناك مشاورات عامة مع كل قطاعات المجتمع حول الاستراتيجية التنموية، وذلك لإتاحة رؤية إضافية لتعميم السياسات وتحسين الرصد والمتابعة والمساءلة، ومن ثم بناء أسس متينة وواسعة لتبني الاستراتيجية والاتفاق حولها.
- أن تكون هناك مراقبة ومساءلة في ما يتعلق بإدارة الموارد العامة، وذلك بهدف القضاء على مظاهر التبذير والفساد.
- أن يتم تطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومساءلة الحكومات حول تنفيذ السياسات والنتائج المتحققة.

يمثل هذا التوجه الجديد في عمل مؤسسات التمويل الدولية تحدياً حقيقياً للدول النامية، بما فيها الدول العربية، في ما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية. وكما يتضح من بعض المتطلبات التي أشير إليها، فإن هذا التحدي ينطوي على افتراض توفر مقدرة تحليلية على مستوى الأقطار، لصياغة وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر بطريقة معمقة وفي أطر تحليلية مترابطة ومتكاملة، وكذلك على مقدرة على التشاور حول هذه

---

[3] للإطلاع على نماذج من وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر، يمكن الرجوع إلى مواقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: www.imf.org و www.worldbank.org .

الوثائق ومقدرة على استنفار الرأي العام. وكما هو معروف فإنه عادةً ما تتوفر القدرات المحلية لمختلف الأقطار في الجهاز التنفيذي للدولة وفي المؤسسات الأكاديمية، كل حسب بنود اختصاصه وأولوياته وهمومه. وكما هو معروف أيضاً فإن الدول تتفاوت في مثل هذه القدرات المحلية لعدد من الأسباب، بعضها تاريخي والبعض الآخر ثقافي وبعض ثالث يتعلق بالمرحلة التنموية للقطر. هذا وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطور رافد ثالث للمقدرة المحلية للأقطار، تمثل هذا الرافد في المؤسسات البحثية المتخصصة في تحليل السياسات العامة، وهو ما يعرف بـ "المذاخر الفكرية"[4]، وهي مؤسسات ارتبطت نشأتها بالتنظيم المجتمعي، خصوصاً في ما يتعلق بانفتاحه نحو النقاش العام لمختلف الهموم المجتمعية.

في ظل الأهداف الدولية للتنمية ومؤشراتها الكمية للمتابعة والرصد والتقييم، مع الأخذ في الاعتبار التوجهات الجديدة لعمل مؤسسات التمويل الدولية في مجال منح المساعدات الميسرة وما توفره من تحديات وفرص في مجال صياغة السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، تحاول هذه الورقة تقييم الرافد الثالث للمقدرة المحلية، ألا وهو المؤسسات البحثية المتخصصة في تحليل السياسات العامة بمعنى "المذاخر الفكرية". في القسم الثاني من هذه الورقة نستعرض تطور هذه المؤسسات على مستوى العالم، حيث سيتضح أن الممارسة الأمريكية قد كانت النموذج المهيمن الذي أثر على هذا التطور. ويتناول القسم الثالث خصائص مؤسسات البحث في الدول العربية، إستناداً على عينة تم رصدها حديثاً، بينما نحاول في القسم الرابع استكشاف العلاقة بين مؤسسات البحث العربية والأهداف الدولية للتنمية. وعلى اعتبار أن أهم استخدامات نتائج البحوث في تحليل السياسة العامة يمكن قياسها بعدد المرات التي أستعين بهذه النتائج بواسطة مختلف الجهات، فإننا نقوم في الفصل الخامس باستعراض خصائص المؤسسات العربية في هذا المجال، وذلك باستخدام عدد المرات التي أستدلت بها المؤسسات في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). أما في القسم السادس، فإننا نحاول التعرف على أهم محددات المقدرة المحلية، وذلك بتقدير دالة الإنتاج لعينة مؤسسات البحث العربية المتخصصة في البحوث الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن القسم السابع بعض الملاحظات الختامية.

المؤسسات البحثية في العالم والنموذج المهيمن

تعتبر مؤسسات البحث المتخصصة في تحليل السياسات العامة، ما يعرف بالمذاخر الفكرية، من اختراعات القرن العشرين كما يعتبر نمو أعدادها في مختلف القارات والبلدان ظاهرة تابعة لنهاية الحرب الباردة،

[4] "المذاخر الفكرية" ترجمة لمفهوم "Think Tanks".

واتجاه مختلف المجتمعات نحو تبني نظم سياسية أكثر انفتاحاً وديموقراطية[5] . هذا ويعتبر النموذج الأمريكي لمؤسسات البحث المتخصصة في تحليل السياسات العامة هو النموذج المهيمن، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً في تحليل التحديات المختلفة التي تواجه المجتمع الأمريكي، وفي استكشاف التحديات المستقبلية، وفي تقديم مقترحات لاستراتيجيات كفيلة بمقابلة مثل هذه التحديات.

وفي إطار النموذج الأمريكي المهيمن، تتعدد أنواع المؤسسات البحثية، وتختلف في ما بينها من حيث الاهتمامات والتركيز ومن حيث التوجه البحثي. فبينما يركز بعضها على قضايا محددة بطريقة حصرية، فإن بعض البرامج البحثية الأخرى تشمل على مجالات متنوعة وواسعة. كذلك فإن المؤسسات تختلف في ما يتعلق بدورها البحثي من الناحية المنهجية، إذ تقوم بعض المؤسسات بإعداد بحوث تتميز بقدر عالٍ من المهنية والانضباط المنهجي والاستقلالية عن النفوذ السياسي ونفوذ جماعات الضغط في المجتمع، بينما تتخصص بعض المؤسسات في مجال الترويج للسياسات والتوجهات والاستراتيجيات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يعتقد بأن مؤسسات البحث في إطار النموذج الأمريكي تقوم بتقديم خدمة متخصصة، يترتب عليها إضافات علمية ومعلوماتية لعملية تبادل الآراء حول قضايا السياسات العامة، وأن نتائج البحوث عادة ما يتم إتاحتها لصناع القرار وللجمهور ولوسائل الإعلام.

يوضح الجدول رقم (1) تطور أعداد مؤسسات البحث المتخصصة في تحليل السياسات العامة، وذلك لعينة ضمت 319 مؤسسة قام برصدها دليل المذاخر الفكرية في العالم لعام 2002. هذا وقد قمنا بتجميع المعلومات لفترات زمنية طول الواحدة منها عشر سنوات، مع الاحتفاظ بتقسيم أقاليم العالم كما جاءت في الدليل. يتضح من الجدول أنه حتى نهاية عام 2001 توزعت المؤسسات التي تم رصدها في الدليل بحيث حظي إقليم أمريكا الشمالية بعدد 85 مؤسسة (ما نسبته 26.6٪ من أجمالي العينة)، كما حظي إقليم آسيا بعدد 82 مؤسسة (ما نسبته 25.7٪)، وجاء ترتيب إقليم أوروبا الغربية في المركز الثالث بعدد 71 مؤسسة (22.3٪). هذا وتجدر الإشارة إلى أن من بين مؤسسات إقليم أمريكا الشمالية تأسست 76 مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية بينما لم يتجاوز عدد المؤسسات الكندية 9 مؤسسات.

---

(5) حسب الدليل الذي يصدره المعهد الوطني لتطور البحوث الياباني، National Institute for Research (NIRA) Advancement، بعنوان "دليل المذاخر الفكرية في العالم" تعتبر مؤسسة رسل سيدج والتي تأسست عام 1907 أقدم هذه المؤسسات يليها في الأقدمية معهد هامبورج للبحوث الاقتصادية الذي تأسس عام 1908.

جدول (1)

نمو مؤسسات البحث المتخصصة في السياسات العامة في مختلف أقاليم العالم

الحقبة الزمنية	آسيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	أفريقيا والشرق الأوسط	المجموع
1910-1901	0	(1) 2	0	(1) 1	0	0	3
1920-1911	0	(1) 4	0	(1) 2	0	0	6
1930-1921	0	(2) 4	0	(1) 1	0	0	5
1940-1931	(1) 1	0	0	0	0	0	1
1950-1941	(2) 3	(1) 5	0	(2) 3	0	0	11
1960-1951	(6) 8	(1) 7	(2) 2	(6) 12	(2) 3	(2) 2	34
1970-1961	(5) 10	(2) 12	(4) 4	(7) 9	(5) 5	(3) 3	43
1980-1971	(10) 19	(2) 14	(5) 5	(6) 12	0	(4) 5	55
1990-1981	(1) 28	(1) 27	(3) 4	(8) 18	(6) 10	(5) 7	94
2001-1991	(10) 13	(2) 10	(2) 2	(9) 13	(12) 21	(8) 8	67
الإجمالي	**82**	**85**	**17**	**71**	**39**	**25**	**319**

المصدر: تم احتساب بيانات هذا الجدول من مادوكا (2002)، "دليل المذاخر الفكرية في العالم 2002"، www.nira.go.sp، 5–10.

من جانب آخر، توضح تفاصيل الرصد أن هناك ثمانية مؤسسات (2.5٪ من العينة) تتبع للدول العربية، وذلك ضمن إقليم أفريقيا والشرق الأوسط، حيث رصد معهد الكويت للأبحاث العلمية، الذي تأسس في عام 1967، كأقدم هذه المؤسسات، يليه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي تأسس في عام 1968[6].

أما في ما يتعلق بالتطور التاريخي لعدد مؤسسات البحث تحت الدراسة، يبين الجدول أن عدد المؤسسات قد بلغ حتى نهاية عقد الأربعينات 26 مؤسسة (ما نسبته 8.2٪ من إجمالي العينة) كان منها 15 مؤسسة في إقليم أمريكا الشمالية، ولم تعرف أقاليم أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط تأسيساً لمثل هذه المؤسسات، ربما كان ذلك بفعل العهود الاستعمارية التي كانت تهيمن على العالم. لقد

(6) كما هو معروف يُعد المعهد القومي للتخطيط الذي يتبع وزارة التخطيط في مصر والذي تأسس عام 1960 من أقدم المؤسسات البحثية في مجال تحليل السياسات العامة المتعلقة بعملية التنمية وفي رصد ومتابعة الأهداف التنموية التي تتضمنها الخطط الخمسية في مصر. على الرغم من ذلك لم يتم رصده في "الدليل" ربما بسبب تبعيته الواضحة للجهاز التنفيذي في الدولة المصرية.

شهدت الحقب منذ بداية الخمسينات توسعاً ملحوظاً في تأسيس المؤسسات البحثية باتجاه واضح نحو الازدياد مع الزمن والانتشار عبر الأقاليم، وذلك بتأسيس 34 مؤسسة بحثية خلال عقد الخمسينات (10.7٪ من إجمالي العينة) في 19 قطراً، مقارنة بتأسيس 94 مؤسسة خلال عقد الثمانينات في 35 قطراً، كما تم تأسيس 67 مؤسسة خلال الفترة 1991–2001 في 43 قطراً. ويعني ذلك أن حوالي 51٪ من إجمالي عينة المؤسسات التي تم رصدها قد تأسست خلال الفترة 1981–2001.

وفي ما يتعلق بمؤسسات البحث الأمريكية، توضح المعلومات المرصودة في "دليل المذاخر الفكرية في العالم لعام 1999" لعينة من 63 مؤسسة أمريكية توفرت معلومات حول موازناتها السنوية أن هناك تفاوتاً كبيراً في ما بين المؤسسات من حيث توفر الموارد المالية. توضح المعلومات أن متوسط موارد الميزانية السنوية قد بلغ حوالي 13 مليون دولار بانحراف معياري بلغ 26 مليون دولار، وتراوحت موارد الميزانية بين أدنى قيمة لها بلغت 150 ألف دولار (لمعهد اليابان لبحوث السياسات الذي تأسس كهيئة مستقلة في عام 1994) و أعلى قيمة لها بلغت 170 مليون دولار (لمعهد المثلث للبحوث الذي تأسس كهيئة مستقلة في عام 1958). هذا وتضم المعاهد ذات الموازنات الكبيرة كلاً من مؤسسة راند (التي تأسست في عام 1948 كهيئة مستقلة وبلغت موازنتها السنوية 110 مليون دولار)، ومعهد الحضر (الذي تأسس في عام 1968 كهيئة مستقلة وبلغت موازنته السنوية 55 مليون دولار)، والمجلس السكاني (الذي تأسس في عام 1952 كمؤسسة أهلية تركز على البحوث وبلغت موازنته السنوية 50 مليون دولار).

في دراسة حديثة حول دور وأهمية المؤسسات البحثية في مجال الدراسات الاقتصادية من واقع الاستعانة بنتائجها في النقاشات التي تدور حول صياغة السياسات العامة، وجد أن هناك 12 مؤسسة لعبت دوراً مهماً خلال الفترة يوليو 1997– يونيو 1999. ويلخص الجدول رقم (2) نتائج هذه الدراسة، حيث استخدم معيار عدد المرات التي استعين بنتائج الأبحاث الصادرة عن المؤسسات البحثية بواسطة الصحافة ومعيار عدد المرات التي طلب من المؤسسة تقديم شهادة مهنية للجهاز التشريعي. هذا وقد قسمت الصحافة إلى أمريكية ودولية وصحافة إقتصادية.

جدول (2)

أهم مؤسسات البحث الأمريكية 1997–1999

المؤسسة البحثية (سنة التأسيس)	الموازنة السنوية (مليون دولار)	إجمالي عدد المرات التي أستعين بنتائج البحث	الاستعانة بواسطة الصحافة الأمريكية	الاستعانة بواسطة الصحافة الدولية	الاستعانة بواسطة الصحافة الاقتصادية	شهادات للجهاز التشريعي
المعهد الأمريكي للمبادرات (1943)	14.3	177	128	43	6	27
معهد بروكنجز (1916)	23.0	526	367	100	59	36
معهد كاتو (1977)	11.0	119	104	13	2	19
مركز أولويات السياسات والموازنة	–	64	57	5	2	14
معهد السياسات الاقتصادية (1986)	3.8	95	71	16	8	10
معهد الاستراتيجية الاقتصادية (1989)	–	149	90	54	5	11
مؤسسة ميرتادج (1973)	26.0	95	60	28	7	36
معهد هدسون (1961)	7.0	41	22	19	0	7
معهد الاقتصاد الدولي (1981)	4.7	311	159	121	31	21
معهد ميلكن (1991)	–	14	8	4	2	0
معهد السياسات التقدمية	–	11	9	1	1	2
معهد الحضر (1968)	55	69	66	1	3	15
الإجمالي	**–**	**1671**	**1141**	**404**	**126**	**196**

المصدر: روبل (2000)، "المذاخر الفكرية: أيها أكثر تأثيراً"؛ مجلة الاقتصاد العالمي، عدد سبتمبر/ أكتوبر.

على أساس من هذه المعايير، فقد خلصت الدراسة إلى أن أهم مؤسسات البحث الأمريكية قد ترتبت بحيث جاء معهد بروكنجز في المرتبة الأولى تبعه معهد الاقتصاد الدولي ثم المعهد الأمريكي للمبادرات.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو؛ كيف تؤثر مؤسسات البحث الأمريكية في صياغة السياسات العامة؟ دون الدخول في تفاصيل ربما كان من المناسب ملاحظة نتائج الدراسة التي قامت بها سالي كوفينجتن (1998) حول "كيفية تشكيل المؤسسات الخيرية المحافظة والمذاخر الفكرية للسياسة العامة في الولايات المتحدة. وكما هو واضح، فإن الدراسة تركز على المؤسسات الخيرية المحافظة، حيث تم تحديد 12 مؤسسة خيرية درست نشاطاتها للفترة 1992–1994، حيث لوحظ أن إجمالي أصول هذه المؤسسات قد بلغ حوالي مليار دولار في عام 1994، كما بلغ إجمالي

المنح التي قدمتها خلال الفترة 1992–1994 حوالي 300 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي ما خصصته لمختلف المشروعات وبناء مختلف المؤسسات 210 مليون دولار.

تنطلق المؤسسات الخيرية المحافظة من إيمان لا يتزعزع بكفاءة آلية الأسواق في تحقيق الرفاه الاجتماعي مما يترتب عليه معاداة واضحة وصريحة، وربما عنيفة، لكل أشكال تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. هذا وقد شنت هذه المؤسسات الخيرية المحافظة خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات حملة منظمة، ومتسقة فكرياً، من خلال المذاخر الفكرية لتشكيل السياسة العامة وذلك بهدف التقليل من شأن الركائز المؤسسية لليبرالية الأمريكية الحديثة، المتمثلة في المؤسسات الأكاديمية والكونجرس والجهاز التنفيذي ووسائل الإعلام الرئيسية والمؤسسات الدينية والمؤسسات الخيرية نفسها.

ومن أجل تحقيق أهدافها في التأثير على صياغة السياسات العامة، إتبعت المؤسسات الخيرية إستراتيجية لتمويل المذاخر الفكرية، ومختلف المشروعات المؤيدة لوجهة نظرها، إتسمت بقدر كبير من الرصانة، ومن أهم مظاهرها: (أ) الطبيعة السياسية الصريحة للمنح التي تقدمها (ب) التمويل من خلال توفير ميزانيات تشغيلية للمذاخر الفكرية، عوضاً عن تمويلها من خلال المشروعات البحثية (ج) التركيز على تسويق نتائج البحوث على أوسع نطاق ممكن، باستخدام تقنيات الاتصالات ووسائل الإعلام (د) تعميق الصلات مع المذاخر الشبيهة من خلال تأسيس شبكات الاتصال (هـ) التمويل عبر المجال المؤسسي، بما في ذلك تمويل الأفراد والبحوث السريعة لأغراض الترويج ونشاطات جماعات الضغط (و) التقاضي الاستراتيجي (ز) التمويل طويل المدى (ح) التحيز في التمويل لصالح المذاخر الفكرية المؤثرة [7].

وبسبب من الأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، فقد اهتمت المذاخر الفكرية التي تعمل لصالح المؤسسات الخيرية المحافظة بالجانب التسويقي لنتائج الأبحاث التي تجريها. وقد عبرت مؤسسة هيريتدج في نهاية الثمانينات عن الاهتمام بالنشاط التسويقي، بملاحظتها أن من السهل على المذاخر الفكرية تحديد الفكرة التي يُراد الترويج لها، إلا أن الاختبار الحقيقي في ما يتعلق بتشكيل السياسة العامة يكمن في إيصال الفكرة للجمهور. وتنصح مؤسسة هيريتدج من يود النجاح في هذا المجال تضمين نشاطاته اليومية جهوداً تسويقية على ستة محاور: تسويق توصيات السياسة، تسويق المبادئ والقيم التي تستند عليها التوصيات، تسويق المطبوعات والمنشورات التي تنتجها المؤسسة البحثية، تسويق مفهوم المذاخر الفكرية، تسويق المؤسسات البحثية وأخيراً تسويق الأفراد داخل المؤسسة البحثية المعنية.

---

[7] يقدر أن 75٪ من التمويل يذهب إلى 18٪ من إجمالي عدد الذين يحصلون على منح.

تلاحظ الدراسة أن أهم نجاحات المذاخر الفكرية التي دعمتها المؤسسات الخيرية المحافظة تمثلت في الدعوة إلى خفض الضرائب على الشرائح الغنية في المجتمع، باعتبار أن الضرائب تحتوي على حوافز سلبية للعمل والابتكار، وإلغاء الدعم للأسر الفقيرة [8]. كذلك فقد لوحظ أن من بين نجاحات التأثير على السياسة العامة تأثير المذاخر الفكرية على عملية الممارسة السياسية، والذي تجلى في انخفاض معدل المشاركة السياسية وانحياز أنماط التصويت في الانتخابات بعيداً عن الفئات الفقيرة، وتحول الأحزاب السياسية إلى آليات لاستنفار الموارد إعتماداً على القيادات السياسية وليس على القواعد الشعبية، وازدياد أهمية وسائل الإعلام في العملية السياسية، وانهيار دور المؤسسات الشعبية، كالاتحادات العمالية والأحزاب السياسية، في بلورة الأولويات على مختلف مستويات الحكم [9].

خصائص مؤسسات البحث والتنمية في العالم العربي

يهتم هذا القسم باستعراض أهم خصائص مؤسسات البحث والتنمية في العالم العربي، حيث يعتمد الاستعراض على نتائج المسح الذي أجرته الإسكوا في عام 2001 لمؤسسات البحث والتنمية في الدول الأعضاء فيها، والذي تم إما مباشرة من خلال المسوحات الاستبيانية، أو بطرق غير مباشرة من خلال المصادر الثانوية كالمنشورات والإنترنت وذلك للمؤسسات التي يتعذّر الحصول على بياناتها مباشرة. وقد غطت النتائج المنشورة للمسح (الاسكوا (2001)) 161 مؤسسة توزعت بين الدول الأعضاء كالآتي: مصر (54)، الأردن (26)، لبنان (16)، سوريا (15)، السعودية (13)، فلسطين (10)، الكويت (8)، الإمارات (7)، قطر (4)، اليمن (4)، البحرين (2) ومؤسسة واحدة في كل من العراق وعُمان. هذا وقد اشتملت بيانات المسح على مجموعة من المعلومات الخاصة بخصائص وأنشطة وهياكل مؤسسات البحث في الدول العربية كتأريخ التأسيس، الصفة المؤسسية، مجال النشاط، عدد العاملين، مقتنيات المكتبة من الكتب والدوريات، رسالة وأهداف المؤسسة، الهيكل التنظيمي، أنشطة البحث والتطوير، الأنشطة التدريبية، المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، المنشورات، الاختراعات والإنجازات العلمية، وحجم ومصادر التمويل للمؤسسة. نتناول في ما يلي توصيفاً للسمات العامة لمؤسسات البحث في العينة من واقع هذه المعلومات، ومحاولة تقييم إرتباطها بالقضايا التنموية في العالم العربي.

---

(8) لعبت مؤسسات مثل المركز القومي للبحوث الاقتصادية، ومعهد هوفر، والمعهد الأمريكي للمبادرات دوراً ملحوظاً في الترويج لهذه السياسات.

(9) لتأثير المذاخر الفكرية في القضايا العامة المتعلقة بالبيئة أنظر على سبيل المثال مور (2002).

نشأة وتطور مؤسسات البحث في العالم العربي

ارتبطت نشأة مؤسسات البحث في الدول العربية في الخمسينات والستينات بثقافة التخطيط المركزي، حيث تشير بيانات العينة إلى أن حوالي 20٪ من هذه المؤسسات قد تم إنشاؤها في تلك الفترة، وحيث تؤول ملكية وإدارة أكثر من 80٪ منها للدولة ويظهر هذا النمط بوضوح في كل من مصر وسوريا . أما حقبة السبعينات التي شهدت بدايات انفتاح الاقتصاديات العربية فتعتبر الفترة الذهبية لنمو مؤسسات البحث في العالم العربي، حيث تشير بيانات العينة إلى أن حوالي 38٪ من المؤسسات قد تم إنشاؤها في هذه الحقبة، كما واكب ذلك بعض الاستقلالية النسبية في عمل المؤسسات، حيث تقلصت نسبة إدارة وملكية الدولة إلى حوالي 54٪ . وقد شهدت حقبة التسعينات نمواً ملحوظاً في عدد مؤسسات البحث العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتشير الإحصائية إلى أن حوالي 18٪ من المؤسسات التي تناولتها العينة قد تم إنشاؤها في هذه الفترة، وتميزت المؤسسات الوليدة في هذه الحقبة بدرجة عالية من الاستقلالية نسبياً، حيث تبين أن حوالي 65٪ منها تدار بصورة مستقلة عن الدولة.

مجالات النشاط البحثي

يلاحظ من بيانات العينة بصفة عامة تميز مؤسسات البحث في الدول العربية، بالشمولية، وغياب النمط التخصصي، والعمق في أنشطتها البحثية الذي يظهر بوضوح في المؤسسات البحثية التي أنشأت في حقبتي الستينات والسبعينات. ويعكس هذا النمط في هذه الفترة شمولية التوجه للتخطيط الاقتصادي والتنموي، وعدم وضوح الأهداف، وهيمنة القطاع العام على مسارات البحث. كذلك فإنه يلاحظ تغلب مجالات العلوم التطبيقية والتقنية على أنشطة مؤسسات البحث في العالم العربي، حيث تشير الإحصائية إلى أن 60٪ من المؤسسات في العينة تعمل في هذا المجال، بينما تعمل 27٪ في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعمل 13٪ منها في المجالين معاً .

النشاط التعليمي والتدريبي

يمثل التدريب عنصراً أساسياً في أنشطة مؤسسات البحث العربية، حيث تشير الإحصائية إلى أن 46٪ من المؤسسات المغطاة في العينة لديها برامج تدريبية بصفة دورية. ويلاحظ اختلاف درجة التركيز على

مكون التدريب في المؤسسات ذات التوجه التطبيقي والتقني عنها في المؤسسات ذات التوجه الإنساني والاجتماعي، حيث تزيد النسبة لتصل إلى 50٪ في الأولى وتقل إلى مستوى 35٪ في الأخيرة.

الارتباط بمجالات السياسة العامة

يلاحظ بوضوح ضعف ارتباط مؤسسات البحث العربية بالسياسات العامة، حيث تشير الإحصائية إلى أن 35٪ من المؤسسات في العينة لها أهداف أو أنشطة ذات علاقة برسم السياسات العامة، وتقييمها، أو التأثير فيها. غير أن هناك تفاوتاً واضحاً في هذه النسبة، بين المؤسسات ذات التوجه التطبيقي والتقني والمؤسسات ذات التوجه الإنساني والاجتماعي، حيث تقل هذه النسبة إلى 22٪ في الأولى وتزيد إلى 62٪ في الثانية. إلا أن ما يثير الاستغراب هو وجود علاقة أقوى بين أهداف مؤسسات البحث المستقلة والسياسة العامة من علاقة أهداف مؤسسات البحث التابعة للدولة بالسياسة العامة في الدولة، حيث تشير الإحصائية إلى أن 41٪ من مؤسسات البحث المستقلة لديها أهداف أو أنشطة تتعلق بالسياسة العامة، بينما 28٪ فقط من مؤسسات البحث التابعة للدولة لها أهداف أو أنشطة تتعلق بالسياسة العامة.

النشر

يلاحظ محدودية نفاذ بحوث مؤسسات البحث العربية إلى المجلات العالمية المتخصصة، يقابله نشاط ملحوظ في مجال النشر المحلي بشقيه الدوري وغير الدوري. فمثلاً في مجال النشر الدوري تفيد الإحصائية بأن 56٪ من مؤسسات العينة تقوم بإصدار مجموعة واحدة أو أكثر من التقارير والإصدارات الدورية، ويزداد النشاط النشري بوضوح في المؤسسات ذات التوجه الإنساني والاجتماعي حيث تبلغ النسبة 70٪، وبدرجة أعلى في مؤسسات البحث الإنساني والاجتماعي ذات العلاقة بالسياسة العامة، حيث تصل النسبة إلى 80٪.

حجم ومصادر التمويل

يشكل التمويل الحكومي مصدراً أساسياً لأغلب مؤسسات البحث العربية، حيث تشير الإحصائية إلى أن 45٪ من مؤسسات البحث في العينة تعتمد بالكامل على التمويل الحكومي، و 24٪ منها تجمع بين التمويل الحكومي وغير الحكومي، بينما تعتمد 31٪ فقط من المؤسسات بالكامل على مصادر تمويل غير حكومية. أما عن حجم التمويل، فتشير البيانات القليلة المتوفرة من الإحصائية، إلى تراوح حجم الميزانيات السنوية لستة من مؤسسات البحث ذات العلاقة بالسياسات العامة بين 125,000 و 62 مليون دولار أمريكي، وهذه المؤسسات

هي: مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن: 125,000 دولار)، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (الأردن: 1.5 مليون دولار) ، المعهد العربي للتخطيط (الكويت: 3 مليون دولار)، المركز التربوي للبحوث والإنماء (لبنان: 17 مليون)، ملتقى الفكر العربي (فلسطين: 500,000دولار) ومعهد الإدارة العامة (السعودية: 62 مليون دولار) .

مؤسسات البحث العربية وصفة "المذاخر الفكرية"

تمثل "المذاخر الفكرية" في المفهوم الغربي المعاصر، وحسب تطورها تحت ظل النموذج الأمريكي المهيمن، الجسر الذي يربط بين مجموعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الأهداف المجتمعية المستندة على فلسفة إجتماعية تسعى إلى تحقيقها، من خلال التأثير على السياسات العامة ومراكز البحث العلمي، وصانعي السياسات والمهتمين بالسياسة العامة التي تقوم مجموعات المصالح بوضعها . ولكي يتسنى لها لعب هذا الدور، يفترض في هذه المؤسسات أن تجمع بين الاستقلالية عن جهاز الدولة والنشاط البحثي المرتبط بالسياسة العامة وسهولة النفاذ لصانعي السياسات والمجموعات المستهدفة، المتأثرة أو التي لها تأثير على السياسة العامة. وبمقارنة هياكل وخصائص مؤسسات البحث العربية أعلاه وهذه المتطلبات، فإنه يتضح أن معظم مؤسسات البحث في العينة لا تستوفي التعريف السائد لمصطلح المذاخر الفكرية.

أولاً: في ما يخص الهياكل، تفيد الإحصائية بأن 20٪ من مؤسسات العينة هي عبارة عن أقسام أو إدارات داخل وزارات حكومية بعينها، وأن 26٪ منها عبارة عن مؤسسات أكاديمية داخل جامعات، أو كليات أو معاهد تمنح درجات علمية. وبالتالي فإنها ليست مستقلة هيكلياً بشكل يمكنها من توظيف مواردها نحو إيصال رسالتها البحثية لمجتمع الساسة وعموم المهتمين.

ثانياً: أما في ما يتعلق بالاستقلال الإداري والمالي، فكما أسلفنا فإنه يلاحظ الهيمنة الواضحة للدولة على مؤسسات البحث في العالم العربي، حيث تشير الإحصائية إلى أن 46٪ من المؤسسات في العينة تتبع إدارياً للقطاع العام، وأن 45٪ منها تعتمد بالكامل على التمويل الحكومي.

ثالثاً: في ما يخص إهتمامات السياسة العامة، أشارت الإحصائية كما أسلفنا، إلى أن 35٪ فقط من مؤسسات البحث العربية في العينة لها أهداف أو أنشطة بحثية تتعلق بالسياسة العامة.

رابعاً: وفي ما يخص سبل النفاذ إلى دوائر صنع السياسات وأوساط عموم المهتمين بالسياسة العامة، يعتبر إستخدام وسائل الإعلام بكل أنواعها مع النشرات والإخباريات المختصرة من السبل الناجحة في التعريف بطبيعة ونتائج الأنشطة البحثية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤسسات الفكر في العالم الغربي

تولي هذه القنوات أهمية كبيرة، وتوظف لها موارد تفوق في بعض المؤسسات الموارد التي توظفها في أنشطتها البحثية. أما عن مدى استخدام مؤسسات البحث العربية لهذه القنوات، فتشير الإحصائية (التي في اعتقادنا تفتقر كثيراً للدقة في هذا الخصوص) إلى أن فقط 23٪ من مؤسسات البحث ذات العلاقة بالسياسة العامة في العينة تستخدم بعض هذه القنوات. وعليه فإنه يمكن القول بأن فقط 8٪ من جملة مؤسسات البحث في العينة يمكن أن تستوفي متطلبات التسمية "المذاخر الفكرية".

مؤسسات البحث العربية وأهداف التنمية الدولية

مهما يكن من أمر طبيعة مؤسسات البحث العربية، فإنه يمكن النظر إلى مدى توفر المقدرة المحلية على متابعة الأهداف الدولية للتنمية باستكشاف مدى اتساق رسالة وأهداف وأنشطة هذه المؤسسات مع الأهداف الدولية للتنمية. ويلاحظ في هذا الصدد، أن عدد المؤسسات التي اتسقت رسالتها وأهدافها مع واحد أو أكثر من أهداف التنمية الدولية قد بلغت 55 مؤسسة، مشكّلة بذلك حوالي 34٪ من إجمالي عدد المؤسسات التي تم رصدها. من جانب آخر، فقد بلغ عدد المؤسسات التي اتسقت أنشطتها مع واحد أو أكثر من أهداف التنمية الدولية 75 مؤسسة، أي بنسبة 46.6٪ من إجمالي العينة.

وفي ما يتعلق باتساق رسالة وأهداف المؤسسات العربية مع أهداف التنمية الدولية، توضح المعلومات (أنظر جدول رقم (3)) أن هناك 8 مؤسسات عربية (بنسبة 5٪ من إجمالي العينة) تتسق رسالتها وأهدافها مع هدف الإقلال من الفقر، وتنتمي هذه المؤسسات إلى خمسة أقطار عربية هي مصر وسوريا وفلسطين (بمؤسستين لكل منها) والكويت واليمن (بمؤسسة لكل منها). كذلك فإن المعلومات تبين أن هناك سبع مؤسسات عربية (بنسبة 4.3٪ من إجمالي العينة) تتسق رسالتها وأهدافها مع هدف تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، وتنتمي هذه المؤسسات إلى ستة أقطار عربية هي مصر والأردن وفلسطين وقطر والسعودية (بمؤسسة لكل منها) والكويت (بمؤسستين). هذا وقد اتسقت رسالة وأهداف مؤسستين فقط مع هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة، حيث انتمت هاتان المؤسستان لكل من لبنان وفلسطين، كما اتسقت رسالة وأهداف مؤسستين من مصر ولبنان مع هدف الارتقاء بصحة الأم.

جدول (3)
اتساق رسالة وأهداف مؤسسات البحث العربية مع أهداف التنمية الدولية

	أهداف الألفية التنموية	الأقطار (المؤسسات)	عدد المؤسسات	النسبة ٪
.1	القضاء على الفقر الموقع والجوع	مصر (2)، الكويت (1)، فلسطين (2)، سوريا (2)، اليمن (1)	8	5
.2	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	مصر (1)، الأردن (1)، الكويت (2)، فلسطين (1)، قطر (1)، السعودية (1)	7	4.3
.3	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	لبنان (1)، فلسطين (1)	2	1.2
.4	إنقاص معدل وفيات الأطفال	مصر (1)	1	0.6
.5	الارتقاء بمستوى صحة الأم	مصر (1)، لبنان (1)	2	1.2
.6	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية	–	0	0
.7	استدامة التنمية	البحرين (2)، مصر (14)، الأردن (6)، الكويت (2)، لبنان (1)، عُمان (1)، فلسطين (1)، سوريا (2)، الإمارات (5)، اليمن (3)	37	23
	ليس له علاقة	**–**	104	64.7

هذا وتشير المعلومات إلى أن اتساق رسالة وأهداف المؤسسات العربية مع هدف التنمية المستدامة قد تحقق في 37 مؤسسة (بنسبة 23٪ من إجمالي العينة) تنتمي إلى عشرة أقطار عربية هي: مصر (14 مؤسسة)، الأردن (6 مؤسسات)، الإمارات (5 مؤسسات)، اليمن (3 مؤسسات)، البحرين والكويت وسوريا (مؤسستين لكل منها) ولبنان وعُمان وفلسطين (مؤسسة لكل منها)[10]. وعلى الطرف النقيض كان هناك مؤسسة واحدة إتسقت رسالتها وأهدافها مع هدف إنقاص معدلات وفيات الرضع (مصر)، بينما لم تتسق رسالة وأهداف أي من المؤسسات العربية مع هدف إنقاص فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى.

أما في ما يتعلق باتساق أنشطة مؤسسات البحث العربية مع أهداف التنمية الدولية، فإن المعلومات تبين (أنظر جدول رقم (4)) أن هناك 10 مؤسسات عربية (بنسبة 6.2٪ من إجمالي العينة) تتسق أنشطتها مع هدف الإقلال من الفقر، وتنتمي هذه المؤسسات إلى ستة أقطار عربية هي مصر والأردن وفلسطين وسوريا (بمؤسستين لكل منها) والكويت واليمن (بمؤسسة لكل منهما). كذلك توضح البيانات أن هناك 9 مؤسسات

(10) يمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة لتحيز العينة نحو مؤسسات البحث التطبيقية كما سبق وذكرنا.

تتسق أنشطتها مع هدف تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال (بنسبة 5.6٪)، وتنتمي هذه المؤسسات إلى سبعة أقطار هي الكويت ولبنان (بمؤسستين لكل منهما) ومصر والأردن وفلسطين وقطر والسعودية (بمؤسسة لكل منها). هذا وقد اتسقت أنشطة 6 مؤسسات عربية مع هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة (بنسبة 3.7٪)، وتنتمي هذه المؤسسات إلى خمسة أقطار عربية هي فلسطين (بمؤسستين) ومصر والأردن ولبنان وقطر (بمؤسسة لكل منها). وكذلك الحال فقد اتسقت أنشطة 6 مؤسسات عربية مع هدف إنقاص معدلات وفيات الأطفال، وانتمت هذه المؤسسات إلى أربعة أقطار هي مصر (بثلاثة مؤسسات) والبحرين ولبنان وفلسطين (بمؤسسة لكل منها)، و6 مؤسسات مع هدف الارتقاء بصحة الأم توزعت بين مصر (4 مؤسسات) وواحدة في كل من السعودية وفلسطين.

كما تبين المعلومات تحقق إتساق أنشطة مؤسسات البحث العربية مع هدف التنمية المستدامة في 45 مؤسسة (بنسبة 28٪ من إجمالي العينة) إنتمت هذه المؤسسات إلى 11 قطر عربي هي مصر (13 مؤسسة)، الأردن (8 مؤسسات)، الإمارات (6 مؤسسات)، سوريا (5 مؤسسات)، لبنان (4 مؤسسات)، السعودية (3 مؤسسات)، والكويت (بمؤسستين)، والبحرين وعُمان وفلسطين وقطر (بمؤسسة لكل منها). وعلى النقيض من ذلك لم تتسق أنشطة أي من المؤسسات العربية في العينة مع هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

جدول (4)
إتساق أنشطة مؤسسات البحث العربية مع أهداف التنمية الدولية

	أهداف الألفية التنموية	الأقطار (المؤسسات)	عدد المؤسسات	النسبة ٪
1.	القضاء على الفقر الموقع والجوع	مصر (2)، الأردن (2)، الكويت (1)، فلسطين (2)، سوريا (2)، اليمن (1)	10	7.5
2.	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	مصر (1)، الأردن (1)، الكويت (2)، لبنان (2)، فلسطين (1)، قطر (1)، السعودية (1)	9	5.6
3.	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	مصر (1)، الأردن (1)، لبنان (1)، فلسطين (2)، قطر (1)	6	3.7
4.	إنقاص معدل وفيات الأطفال	البحرين (1)، مصر (3)، لبنان (1)، فلسطين (1)	6	3.7
5.	الارتقاء بمستوى صحة الأم	مصر (4)، فلسطين (1)، السعودية (1)	6	3.7
6.	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية	–	0	0
7.	استدامة التنمية	البحرين (1)، مصر (13)، الأردن (8)، الكويت (2)، لبنان (4)، عُمان (1)، فلسطين (1)، قطر (1)، السعودية (3)، سوريا (5)، الإمارات (6)	45	28
	ليس له علاقة	–	**77**	**47.8**

وعلى الرغم من تحيز العينة التي ارتكزت عليها النتائج في القسمين الثالث والرابع، إلاّ أنه من المقبول القول أن المقدرة المحلية للدول العربية في مجال متابعة وتقييم إمكانية تحقيق الأهداف الدولية للتنمية، محكوماً عليها بالمؤسسات البحثية المتخصصة في مجال السياسات العامة، لا تزال محدودة. إضافة إلى ذلك، فإنه يمكن القول أيضاً أن التحدي الأكبر يكمن في بناء المقدرة المحلية التي يمكنها التصدي لقضايا صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتوافق مع الأهداف الدولية للتنمية. ودون الدخول في التفاصيل، فإنه ربما كان من المناسب ملاحظة أن مثل هذه المقدرة المحلية للتصدي لصياغة السياسات تتطلب مقدرة على تحليل رصين للسياسات التي كانت متبعة في الماضي، واستكشاف مدى اتساقها مع الأهداف الدولية للتنمية، واستشراف المجالات الجديدة التي تتيحها هذه الأهداف، من أجل صياغة سياسات جديدة، من شأنها خدمة هذه الأهداف. وتتطلب كل من هذه الوظائف القيام بأبحاث مهنية معمقة وبجهود إعلامية مؤثرة.

بيانات الاستدلال لمؤسسات البحث العربية

تناولت الأدبيات الحديثة العديد من النماذج والمفاهيم حول أهمية وكيفية تقييم فاعلية المؤسسات البحثية (بهيزكل درور 1984، جيمس إسمث 1991، سايمون جيمس 1993، وليم دون 1996) . وعلى الصعيد العربي تطرقت فعاليات المؤتمر الذي عقد في بيروت في عام 1999 حول دور المذاخر الفكرية للعديد من هذه الأسس والتجارب العربية في هذا الخصوص، وفي هذا الإطار يمكن بشكل عام التمييز بين نوعين من التقييم هما: التقييم الذاتي أو المؤسسي والتقييم الخارجي أو العام. التقييم الذاتي، ليشمل تقييم البرامج والقياسات الكمية والكيفية لتكاليف البرامج، وجودة الخدمات المقدمة والنتائج التي تحققت مقارنة بأهداف وغايات المؤسسة. أما التقييم العام، فتأتي في أولوياته تقييم دور المؤسسات البحثية في إحداث التوافق بين احتياجات المواطنين وواقع السياسات العامة، وذلك بترجمة أسئلة السياسة إلى أسئلة بحثية تجريبية، وترجمة نتائج البحث إلى أجوبة سياسية، ومن ثم توصيلها للجهات المعنية أو المستهدفة. أما منهجيات تقييم أثر البرامج البحثية على المستوى المؤسسي، فتشتمل على الاستبيانات البعدية، وتحليل حضور المناسبات، مسح القراء، جداول متابعة وسائل الإعلام، تحليل محتوى المقالات الصحفية ومتابعة توصيات السياسة.

وعلى المستوى العام، فقد استخدمت عدد من الدراسات الحديثة (مايكل دولني (2002) وروبل (2000)) منهجية تحليل الاستدلالات [11] (Citations) الصحفية والشهادات المقدمة للجهات التشريعية في تقييم أثر مؤسسات البحث على السياسة العامة. وتبعاً لهذه المنهجية الأخيرة، تأتي محاولتنا في هذا الجزء

[11] بمعنى "Citations".

لتسليط الضوء على فاعلية مؤسسات البحث العربية من خلال الاستدلال بعدد المرات التي تم فيها ذكر اسم المؤسسة على صفحات الإنترنت. وبالرغم من عدم كفاءة هذا النوع من الاستدلال والتساؤلات العديدة التي يثيرها في ظل الواقع العربي، إلا أن تعذر توفر البيانات الصحفية يجعل منه أكثر الطرق المتاحة لإجراء مثل هذا النوع من التقييم.

لقد تم استخدام ماكينة البحث قوقل (Google) والتي يشمل مداها أكثر من 30 مليار موقع على شبكة الإنترنت، في رصد عدد المرات التي استدل فيها بإسم المؤسسة لكل مؤسسات العينة البالغة 161 مؤسسة بحثية، يوضح جدول رقم (5) التوزيع التكراري للاستدلالات، حيث يبين لكل فئة التوزيع القطري لعدد المؤسسات المستدل بها، وجملة المؤسسات المستدل بها ونسبتها المئوية لجملة عدد المؤسسات في العينة، وتتمثل أهم السمات التي يعكسها الجدول في:

- ضآلة ظهور مؤسسات البحث العربية على الساحة العالمية، حيث لم يتجاوز عدد المرات التي استدل فيها بالمؤسسة الـ 200 مرة لنسبة 72٪ من مؤسسات العينة وحيث فقط حوالي 14٪ من مؤسسات العينة سجلت إستدلالات تجاوز عددها الـ 500 مرة للمؤسسة الواحدة. ويشير هذا النمط التوزيعي لمشكلتين تواجهها المؤسسات العربية: الأولى في الجانب الإعلامي، في ما يتعلق بتوصيل الرسالة البحثية للمؤسسة، والثانية في الجانب الإنتاجي، في ما يتعلق بمقدار وجودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات البحث العربية.

- أما على الصعيد القطري، فيشير الجدول إلى الأفول الواضح في حضور المؤسسات البحثية في كل من سوريا، ولبنان، واليمن والعراق، حيث لم يتجاوز عدد الاستدلالات التي تم رصدها لأكثر من 80٪ من المؤسسات البحثية في العينة لهذه البلدان الـ 200 للمؤسسة الواحدة، بينما يشير الجدول إلى نشاط نسبي في الحضور الدولي للمؤسسات البحثية في كل من الأردن، والكويت، وفلسطين والإمارات، حيث تجاوزت نسبة المؤسسات التي سجلت أكثر من 500 استدلال في هذه البلدان الـ 20٪.

جدول (5)

التوزيع التكراري للاستدلال بمؤسسات البحث العربية عبر الإنترنت

فئات الاستدلال	الأقطار (المؤسسات)	عدد المؤسسات	النسبة ٪
100 – 0	البحرين (1)، مصر (29)، العراق (1)، الأردن (14)، الكويت (3)، لبنان (11)، فلسطين (6)، قطر (3)، السعودية (6)، سوريا (12)، الإمارات (3)، اليمن (4)	93	57.8
200 – 100	مصر (12)، الأردن (1)، الكويت (1)، لبنان (3)، فلسطين (1)، السعودية (2)، سوريا (1)، الإمارات (2)	23	14.2
300 – 200	البحرين (1)، مصر (4)، الأردن (2)، عُمان (1)، السعودية (1)	9	5.6
400 – 300	مصر (4)، الأردن (1)، لبنان (1)، السعودية (1)	7	4.4
500 – 400	مصر (1)، الأردن (2)، قطر (1)، السعودية (2)	6	3.8
500 فأكثر	مصر (4)، الأردن (6)، الكويت (4)، لبنان (1)، فلسطين (3)، السعودية (1)، سوريا (2)، الإمارات (2)	23	14.2
	الإجمالـــــــي	161	100.0

- من بين المؤسسات العربية التي تم رصدها في عينة الاسكوا، أمكن تحديد 57 مؤسسة لها علاقة بالسياسة العامة. ويورد جدول رقم (6) التوزيع التكراري للاستدلالات بهذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم السمات التي يعكسها الجدول في ما يلي:

* يلاحظ الظهور النسبي لمؤسسات البحث العربية ذات العلاقة بالسياسة العامة مقارنة بمؤسسات البحث الأخرى في العينة، حيث قلت نسبة المؤسسات التي لم يتجاوز الاستدلال بها عن الـ 200 مرة إلى حوالي 60٪، وزادت نسبة المؤسسات التي سجلت أكثر من 500 استدلال إلى حوالي 23٪. كما زادت أيضاً نسبة المؤسسات التي تنتمي لفئات الاستدلال 200–500 من 13.8٪ في العينة إلى 17.5٪ في مجموعة المؤسسات ذات العلاقة بالسياسة العامة.
* قطرياً، بلغ عدد المؤسسات التي تنتمي لفئة الاستدلال 500 فأكثر 3 من جملة 14 في مصر (بنسبة 21٪)، 2 من جملة 10 في الأردن (بنسبة 20٪)، 2 من جملة 5 في الكويت (بنسبة 40٪)، 1 من جملة 7 في لبنان (بنسبة 14٪)، 3 من جملة 4 في فلسطين (بنسبة 75٪)، 2 من جملة 4 في الإمارات (بنسبة 50٪)، و 0 من جملة 1، 2، 4، 3 و 3 في كل من البحرين، قطر، السعودية، سوريا واليمن على التوالي. كما يلاحظ هنا أيضاً، أن التوزيع

القطري للمؤسسات الأكثر ظهوراً لا يبدو مرتبطاً طردياً كما يتوقع مع التوزيع القطري لمتوسط دخول الأفراد، مما يفسر لاحقاً سالبية معامل الدخل في معادلة الإنحدار المقدرة.

* تتوزع أكثر المؤسسات شهرة من بين المؤسسات العربية ذات العلاقة ببحوث السياسة العامة كالآتي: 2 لمصر (برصيد 1260 و 1370 إستدلال)، 2 لفلسطين (برصيد 1550 و 2120 إستدلال)، 1 للكويت (برصيد 1540 إستدلال) و 1 للإمارات (برصيد 1710 إستدلال). أما إذا ما قورنت هذه المعدلات بمعدلات الإستدلال في مؤسسات البحوث المشهورة عالمياً فإنه يتبين جلياً الفارق الشاسع في الإمكانيات الإعلامية، حيث نجد مثلاً أن عدد المرات التي استدل فيها بمعهد بروكنجز بلغ 30,100، وعدد المرات التي استدل فيها بالمعهد الأمريكي للمبادرات بلغ 80,400، بينما يلاحظ أنه لم يصل عدد المرات التي استدل فيها بأشهر المؤسسات العربية في الجدول الـ 2,500.

جدول (6)

التوزيع التكراري للاستدلال بمؤسسات البحث العربية ذات العلاقة بالسياسة العامة

فئات الاستدلال	الأقطار (المؤسسات)	عدد المؤسسات	النسبة ٪
100 – 0	مصر (5)، الأردن (5)، الكويت (2)، لبنان (4)، فلسطين (1)، قطر (1)، السعودية (1)، سوريا (3)، الإمارات (2)، اليمن (3)	27	47.3
200 – 100	مصر (4)، الأردن (1)، الكويت (1)، لبنان (1)	7	12.3
300 – 200	مصر (1)، السعودية (1)	2	3.5
400 – 300	البحرين (1)، مصر (1)، لبنان (1)، السعودية (1)	4	7.0
500 – 400	الأردن (2)، قطر (1)، السعودية (1)	4	7.0
500 فأكثر	مصر (1)، الأردن (2)، الكويت (1)، لبنان (1)، فلسطين (1)، الإمارات (1)	7	12.3
	الإجمالـــــــي	57	100.0

التحليل الاستقرائي لبيانات الاستدلال

يهدف التمرين في هذا الجزء إلى دراسة إنتاجية رأس المال البشري في قطاع مؤسسات البحث العربية من واقع بيانات العينة والاستدلالات، ومحاولة فهم تأثير البنية والخصائص المؤسسية على مستوى الإنتاجية في هذه المؤسسات. وبناءً على منهجية التقييم الخارجي أو العام، فإن الناتج النهائي للمؤسسة البحثية هو مقدار ما توصله من أجوبة حول أسئلة السياسة التي عالجتها الأنشطة البحثية فيها، وينعكس هذا المقدار الذي تم إيصاله في عدد المرات التي استشهد أو استدل فيها بالمؤسسة. وتبعاً لهذا المفهوم، فإنه يمكن استشفاف علاقة إنتاجية يتمثل طرفاها في عدد الاستدلالات في جانب المخرجات ومقادير الموارد التي تم توظيفها في أنشطة المؤسسة البحثية والإعلامية في جانب المدخلات. ونظراً للتحفظات السالف ذكرها حول منهجية الاستدلال المستخدمة في هذه الورقة، ومن أجل تقليل هامش التحيز في بيانات الاستدلال، إقتصرت الدراسة فقط على المؤسسات البحثية ذات العلاقة بالسياسة العامة في العينة.

باستخدام المعلومات المتوفرة، تم تقدير دالة الإنتاج التالية لمؤسسات البحث العربية المتخصصة في تحليل السياسات العامة:

$$\ln(y) = \delta_0 + \beta \ln(l) + \theta \ln(k) + \gamma_1 \ln(\text{int}) + \gamma_2 \ln(pc) + \gamma_3 \ln(gdp) + \sum \psi_j S_j + \mu$$

حيث y هي عدد الاستدلالات للباحث، l هي عدد العمال المساعدين لكل باحث، k هي الكتب والدوريات التي تحويها المكتبة لكل باحث، (int) هي معدل إستخدام الإنترنت للفرد في القطر، (pc) هي عدد الحاسبات الشخصية للفرد في القطر (gdp) هي الناتج المحلي الإجمالي للفرد. أما S_j فتشمل المتغيرات المؤسسية: تأريخ التأسيس، وأنشطة التدريب الدورية (متغير دمية: 0 ليس له نشاط تدريبي، 1 له نشاط تدريبي) وعدد الإصدارات الدورية، والتمويل (متغير دمية: 0 تمويل حكومي، 1 تمويل غير حكومي، 2 تمويل مشترك)[12].

وقد تم تقدير المعادلة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على بيانات مؤسسات بحوث السياسة العامة في العينة، التي تستوفي متطلبات التقدير البيانية (31 مؤسسة). وبعد إجراء كل الاختبارات التشخيصية

(12) ربما كان من الواضح أن دالة الإنتاج التي افترضت أخذت شكل كوب–دوجلاس بعوائد ثابتة الحجم في عدد الباحثين والعمالة المساعدة ورأس المال البحثي (كتب ودوريات). هذا وقد استخدمت معلومات البنك الدولي للمتغيرات التي عبر عنها للفرد (مستخدمي الإنترنت وعدد الحاسبات الشخصية والناتج المحلي الإجمالي للفرد).

لمعروفة على متغير الخطأ العشوائي والتأكد من سلامة النموذج إحصائياً، تم تقدير معالم النموذج التي نوردها في جدول رقم (7).

جدول (7)
تقدير نموذج إنتاجية رأس المال البشري في
مؤسسات بحوث السياسات العامة العربية

المتغير التابع: لوغاريتم عدد الاستدلالات للباحث [ln(y)] عدد المشاهدات: 31

المتغير	معامل التقدير	معامل الاختبار t
الثابت	-68.2	-1.5
لوغاريتم العمالة المساعدة للباحث ln(c)	-0.34	-0.87
لوغاريتم عدد الكتب والدوريات للباحث ln(k)	0.41	3.5**
لوغاريتم مستخدمي الإنترنت للفرد ln(int)	0.15	0.43
لوغاريتم الحاسبات الشخصية للفرد ln(pc)	0.24	0.19
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد ln(gdp)	-0.75	-0.79
تأريخ التأسيس	0.04	1.81*
التدريب	0.71	1.38
الإصدارات الدورية	0.33	1.91*
التمويل	1.31	2.99*
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	0.69	
معامل دوربن – واتسن	2.3	

* مستوى معنوية 10٪.

** مستوى معنوية 5٪.

هذا ويمكن تلخيص أهم النتائج التي وردت في الجدول رقم (7) في ما يلي:

- في ما يتعلق بمساهمة الموارد المؤسسية في إنتاجية الباحث، تتمثل أهم الملاحظات في سالبية مساهمة العمالة المساعدة. وبالرغم من عدم معنوية هذه المساهمة، إلا أنها تشير بوضوح إلى وجود فائض في العمالة المساعدة لدى مؤسسات البحث العربية، ويكمن وراء ذلك ما أسلفنا ذكره من تبعية عدد كبير من المؤسسات البحثية في الدول العربية للقطاع العام، والسياسات التوظيفية المعروفة لذلك القطاع. وفي المقابل، تشير النتائج إلى مساهمة فعالة ومعنوية للكتب

والدوريات في إنتاجية الباحث، حيث يفيد معامل التقدير أن زيادة مقتنيات مكتبة المؤسسة بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة إنتاجية الباحث بنسبة 0.4٪.

- بالنسبة للمتغيرات التقنية، تشير النتائج إلى مساهمة إيجابية لتقنيات الإنترنت والحاسبات الشخصية في دعم إنتاجية الباحث العربي، غير أن هذه المساهمة لا تتمتع بمعنوية إحصائية في العينة. ويرجع السبب في عدم معنوية هذه المساهمة لتمثيلنا لهذه التقنيات على المستوى القطري بدلاً من تمثيلها عن المستوى المؤسسي، الذي يمكن أن يتيح مستوى أكبر من التشتت يزيد من معنوية المعاملات، وذلك بسبب تعذر الحصول على البيانات التقنية للمؤسسات.
- أما عن تأثيرات الحجم، التي استخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قياسها، فتشير النتائج إلى علاقة سالبة بين هذا المتغير وإنتاجية الباحث. وبالرغم من عدم معنوية هذه العلاقة، إلا أن اتجاهها يبدو مريباً من وجهة النظر الاقتصادية. وكما أسلفنا فإن هذه العلاقة تبدو واضحة أيضاً في التحليل الوصفي للاستدلالات، مما يشير إلى أنها غير عرضية في تقدير النموذج. أما تفسير هذه الظاهرة، فيمكن أن يعزي إلى صغر حجم العينة، أو إلى عدم النضوج في مؤسسات البحث في الدول العربية الغنية نسبياً.
- أخيراً حول تأثيرات البنية والخصائص المؤسسية على إنتاجية الباحث في مؤسسات البحث العربية، فإن النتائج تشير إلى عدد من الاستنتاجات الهامة:

(أ) هناك علاقة معنوية بين تأريخ تأسيس المؤسسة البحثية وإنتاجية الباحث فيها، حيث تفيد النتائج بارتفاع إنتاجية الباحث في المؤسسات حديثة التأسيس، مقارنة بالمؤسسات المؤسسة في فترات سابقة لها، ويمكن أن يعزي ذلك إلى أن عدداً كبيراً من المؤسسات القديمة تتبع للقطاع العام.

(ب) ليس هناك من تفاوت كبير في إنتاجية الباحث بين المؤسسات البحثية ذات الأنشطة التدريبية وبين تلك التي ليس لها أنشطة تدريبية، حيث تشير النتائج إلى عدم معنوية معامل التدريب رغم موجبيته. وتبدو هذه النتيجة معقولة، إذ أن هدف مثل هذه المؤسسات ذات العلاقة بالسياسة العامة في الغالب ليس تدريبياً.

(جـ) هناك علاقة موجبة ومعنوية بين عدد الإصدارات الدورية التي تنتجها المؤسسة وبين إنتاجية الباحث فيها. وتبدو هذه العلاقة منطقية، إذ أنه من المتوقع زيادة شهرة المؤسسة البحثية مع زيادة عدد إصداراتها الدورية.

(د) توجد علاقة موجبة ومعنوية بين طبيعة التمويل وإنتاجية الباحث، حيث تشير النتائج إلى ارتفاع إنتاجية الباحث في المؤسسات ذات التمويل غير الحكومي، مقارنة بتلك المؤسسات التي تعتمد بالكامل على التمويل الحكومي، وتعكس بذلك أهمية الاستقلال الإداري والمالي في زيادة كفاءة وإنتاجية المؤسسات البحثية في الدول العربية.

ملاحظات ختامية

لاحظت هذه الورقة أن تبني مفهوم عريض للتنمية، بواسطة المجتمع الدولي في إطار صياغة الأهداف الإنمائية للألفية وبواسطة مؤسسات التمويل الدولية في إطار وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر، يوفر تحديات وفرصاً لعدد كبير من الدول النامية في سعيها نحو إحداث تحولات مجتمعية عميقة. وكما هو معروف، فإن إحداث مثل هذه التحولات المجتمعية، العميقة يتطلب صياغة استراتيجيات وبرامج تنموية، تأخذ في الاعتبار الظروف الابتدائية للقطر، والبيئة العالمية المحيطة، والموارد المالية المتوفرة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج. وبدورها تتطلب صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية توفر قدرة محلية على التحليل المنضبط منهجياً، الذي من شأنه استجلاء العلاقات السببية بين مختلف جوانب التنمية، وتوفير الإطار الشامل المترابط الذي يمكن من صياغة السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وقد أفضى تبني المفهوم العريض للتنمية إلى وفاق عام حول اعتبار الإقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، وهو أمر تمت ترجمته من قبل الأمم المتحدة في "الأهداف الإنمائية للألفية ". هذا وقد اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات، تُمكن من الحكم على التقدم الذي يتم إحرازه في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية، مما يتطلب توفر مقدرة محلية لرصد وتحليل ومتابعة هذه المؤشرات وتقدير تطورها مع الزمن.

ولاحظت الورقة أن القدرة المحلية في مجال صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية عادةً ما تتوفر في الجهاز التنفيذي للقطر وفي مؤسساته الأكاديمية، كل حسب اختصاصه بالإضافة إلى المؤسسات البحثية المتخصصة في مجال السياسة العامة والتي تعرف "بالمذاخر الفكرية" . وقد ركزت الورقة على استكشاف الحالة الراهنة للدول العربية، في مجال تطور المذاخر الفكرية وتأثيرها في السياسة العامة وعلاقتها بالأهداف الدولية للتنمية، وذلك بعد التعرف على طبيعة النموذج الأمريكي المهيمن في هذا المجال.

وبرغم التحفظات حول العينات المستخدمة، فقد أوضحت الورقة أن الدول العربية لا تزال في المراحل الأولية لتطور هذه المؤسسات المجتمعية في مجال السياسة العامة، وأن هناك مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها تحسين إنتاجية وكفاءة مؤسسات بحوث السياسة العامة في الدول العربية:

أولاً، ضرورة الإصلاح الوظيفي بتحسين الكفاءة التوظيفية في هذه المؤسسات ومعالجة مشكلة فائض العمالة فيها . ويمكن أن يتم ذلك عبر تأهيل وإعادة توظيف هذه الموارد البشرية في الأنشطة المكملة للنشاط البحثي، كتقنيات النشر والإعلام، بما يحقق توصيل الرسالة البحثية للمؤسسة .

ثانياً، الاهتمام بدعم وتطوير مقتنيات المكتبات من كتب ودوريات وقواعد بيانية، وإدخال الطرق الحديثة في إدارة المكتبات .

ثالثاً، ضرورة الاهتمام بالجانب الإعلامي والاستثمار في تقنيات الاتصال والإنترنت .

رابعاً (والأهم)، ضرورة تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية لمؤسسات البحث بما يمكّنها من تحديد أهدافها وغاياتها بوضوح، وتوظيف مواردها وأنشطتها البحثية في ضوء تلك الأهداف .

وأخيراً، يود مؤلفوا الورقة الإشارة إلى ضرورة التنسيق بين مؤسسات البحث العربية بما يتيح التخصص الإقليمي، والاستفادة من إقتصاديات الحجم والاهتمام بتوثيق علاقتها بالهيئات التشريعية، ووسائل الإعلام وصناع القرار مع الحفاظ على الاستقلالية والحيادية العلمية .

المراجع

Covington, S., 1998, "How Conservative Philanthropies and Think Tanks Transform Us Policy"; *Covert Action Quarterly*, Winter.

Dolny, M., 2002, "Think Tanks in a Time of Crises," FAIR's 2001 Study of the Media's Institutional Experts," Extra, March.

Dror, Y., 1984, "Required Breakthroughs in Think Tanks," *Policy Sciences*, 16.

Dunn, W. N., 1996, "Idea Into Action: Think Tanks and Democracy," *Economic Reform Today*, 3.

ESCWA, 2001, Directory of Research and Development Institutes in the ESCWA Member Countries, ESCWA, United Nations, New York.

James, S., 1993, "The Idea Brokers: The Impact of Think Tanks on British Government," *Public Administration*, 71.

Madoka, N., 2002, NIRA's World Directory of Think Tanks 2002; www.nira.go.JP.

Moore, C., 2002, "Rethinking the Think Tanks: How Industry-Funded 'Experts' Twist the Environmental Debate," *Sierra Magazine*, July/August.

National Institute for Research Advancement (NIRA), 1999, NIRA's World Directory of Think Tanks 1999; NIRA, Tokyo.

_____, 2002, NIRA's World Directory of Think Tanks 2002; www.nira.go.JP.

Ruble, N. S., 2000, "Think Tanks: Who's Hot and Who's Not"; *The International Economy*; Sept./Oct.

Sen, A. K., 1999, Development as Freedom; Anchor Books, New York.

Smith, J. A., 1991, The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite," The Free Press, New York.

UN, 2000, Implementation of the United Nations Millennium Declaration: Report of the Secretary General; Report No. A/57/270; www.un.org.